الصناعات الإنشائية في محافظة بابل

1979 – 1958

م . م . أرشد حمزة حسن م.م . رحيم حايف السلطاني

اولا: نبذة تاريخية عن الصناعات الإنشائية في محافظة بابل

تشكل صناعة المواد الإنشائية ومواردها البنائية جزءا مهما من الاقتصاد الوطني العراقي، وركنا أساسيا من أركانه[1].وكانت تلك الصناعة (وعلى الأخص صناعات الجص والاسمنت والطابوق) أول صناعة وطنية إنتاجية تجهز عمليات البناء بموادها الانشائية وكانت بدايتها الحديثة مع الاتجاه نحو إنشاء دوائر الحكومة والمدارس ومباني الشركات والمؤسسات الحكومية والمدنية الأخرى[2].

كانت حركة الإنشاء تلك قد صاحبت ازدياد عوائد النفط[3] والتي أدت إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد وما نتج عنه من حركة بناء عامة وخاصة في بداية خمسينيات القرن المنصرم[4].وهناك عدد من العوامل التي أثرت وبشكل كبير في صناعة المواد الإنشائية في العراق منها، حجم الاستثمار الحكومي في بناء المؤسسات الحكومية والمنشآت الخدمية، وكذلك حجم الاستثمار في القطاع الخاص في الأبنية السكنية والخدمية، ومدى توفر المواد الإنشائية ونوعيتها، وكذلك الأجهزة والمعدات والآلات المستخدمة في هذا المجال[1].وان التوصيات المتعلقة برفع مستوى صناعة المواد الإنشائية تقع ضمن مجموعتين من التوصيات وهي:

أ-التوصيات التي تستهدف توسيع المعامل القائمة وإقامة معامل جديدة.

ب- التوصيات المتعلقة بالخطوات التي باستطاعة الحكومة العراقية اتخذها لتسهيل الصناعات الإنشائية وتحسينها وتهيئة الرأسمال اللازم، وإحداث التشكيلات المقتضية لرفع مستوى صناعة المواد الإنشائية[2].

وعليه فان الصناعات الإنشائية تحتل مكانة هامة من بين الصناعات الأخرى التي أنشئت في محافظة بابل، من حيث تشغيل الأيدي العاملة التي بلغت بحدود (813) عامل وذلك حسب إحصاء عام 1961، وكذلك في كمية الإنتاج التي بلغت (168,353) طن من الاسمنت وبحدود (44,191,000) طابوقة[3].

وسنتناول في هذا المبحث أهم صناعتين أنشئتا في محافظة بابل وهي صناعة الطابوق وصناعة الاسمنت، على الرغم من وجود بعض الصناعات الإنشائية ألأخرى في محافظة بابل إلا إنها لم تكن بتلك الأهمية التي احتلتها صناعة الطابوق والاسمنت في المحافظة ...

ثانيا: صناعة الطابوق.

تميزت صناعة الطابوق بانتشارها الواسع في العراق وخاصة في المحافظات الوسطى والجنوبية من القطر وهذا الانتشار يأتي من طبيعة منتجات هذه الصناعة التي تتميز بكبر حجمها وخفض اسعارها، وهي بهذا لا تحتاج الى تكاليف نقل مرتفعة،ونتيجة لذلك أصبحت هذه الصناعة من الصناعات المرتبطة بالاسواق المحلية.

---

(1) نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق , بغداد , مطبعة العاني , 1966، ص81.

(2) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ص307.

(3) بتاريخ 3/شباط/1952، تم التوقيع في وزارة الاقتصاد العراقية على اتفاق تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية (حكومة نوري السعيدة الحادية عشر) من جهة، وبين شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة من جهة أخرى (وقد سميت تلك الاتفاقيات باتفاقية مناصفة الارباح). لمزيد من التفاصيل ينظر،عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ط7، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1988، ص226؛ حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية) القدس، دار الأيتام الإسلامية، 1958، ص249.

(4) خطاب صكار العاني ونوري خليل البرازي، جغرافية العراق , مطبعة جامعة بغداد , 1979 ، ص349.

(1) فليح حسن خلف ، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980، ص249.

(2) سعيد عبودالسامرائي، التنمية الاقتصادية في العراق، بغداد , مطبعة الازهر , 1969, ص47.

(3) وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الشهري لسنة 1961 في لواء الحلة، جدول رقم 14و15.

وتعد صناعة الطابوق من الصناعات التقليدية التي عرفها العراقيون منذ زمن بعيد[1]، وتأتي صناعة الطابوق في مقدمة الصناعات التي شهدت توسعا منذ السنوات الأولى لبداية التطور الصناعي الحديث في العراق[4].

اما بالنسبة الى صناعة الطابوق في محافظة بابل، فتعد هذه الصناعة من الصناعات القديمة التي عرفها البابليون منذ أكثر من أربعة آلاف سنة ولا زالت تمارس الى يومنا هذا, وقد أشار عدد من الرحالة الأجانب الذين زاروا مدينة الحلة في أوقات مختلفة من القرن الثامن عشر والتاسع عشر ان بيوتها ومعالمها العمرانية الأخرى شيدت جميعا من طابوق مدينة بابل الاثرية ، ولم يقتصر مجال الاستفادة من طابوق بابل الاثرية على النطاق المحلي فحسب بل نقل قسم منه إلى مدن أخرىمثل بغداد والنجف وكربلاء,حيث تم استخدامه في مختلف الاغراض العمرانية[1]

وسنقتصر في دراستنا لصناعة الطابوق في المحافظة على معملين هما معمل طابوق المحاويل الذي تعود ملكيته الى القطاع العام ومعمل طابوق جبران والذي تعود ملكيته الى القطاع الخاص.

أ-القطاع العام (معمل طابوق المحاويل).

تأسس معمل طابوق المحاويل في عام 1976، وذلك بتوجيه من قبل الشركة العامة للصناعات التابعة لوزارة الصناعة، حيث عهدت تلك الشركة تصاميم المعمل وانشائه الى شركة ألمانيا وهي شركة (سالنر كيتر – Salnar Geater) وشركة (كالوور وولتر – Galour Waolter)، أما بالنسبة الى الأجهزة والآلات التي استخدمت في المعمل (وسائل الانتاج)، فهي ألمانية المنشأ أيضا، حيث جهز المعمل بأجهزة القص الميكانيكية من قبل شركة (هندل - Hendele) الألمانية أما أجهزة التعبئة فقد جهزت من قبل شركة (انكلر - Engler) الألمانية ايضا[2].

بني المعمل على مساحة تقدر بـ (1000) مشارة، وهي أراضي تعود ملكيتها الى الدولة، خص منها (600) مشارة كمقالع للتراب أما باقي المساحة وهي (400) مشارة فقد خصصت للمنشآت الصناعية والتي تقع داخل المعمل.

يقع معمل طابوق المحاويل الى الشمال من محافظة بابل بمسافة تبلغ بحدود (12 كم) على الجانب الأيمن من الطريق العام الذي يربط محافظة بابل بمحافظة بغداد.

أما سبب اختياره لهذا الموقع فيعود الى.

1-قربه من مصادر المياه، حيث تحتاج صناعة الطابوق الى كميات كبيرة من المياه لذلك اختير موقعه هذا ليكون قريبا من نهر (الخاتونية).

2- نوعية التربة الجيدة والتي تستخدم كمادة أولية في صناعة الطابوق، والتي غالبا ما تكون خالية من الأملاح.

3- قربه من طرق المواصلات وخاصة سكة الحديد التي يقع المعمل قريبا منها،

4- تطور حركة البناء والعمران التي شهدتها المحافظة على المستويين العام والخاص[1].

فعلى سبيل المثال فان المدة الواقعة ما بين عامي 1971 – 1981 قد شهدت مدينة الحلة توسعا في حركة البناء والعمران، بحيث استغلت الأراضي الفارغة بين شارع (40) والشارع الخلفي له،وذلك بإنشاء محلتي (الكرامة والحسين)،ومحلة(لعمال معمل النسيج الناعم ومحلة الضباط والمحاربين)ومحلات أخرىمثل(الشاوي،الأمير،الزهراء،نادر) [2].

بدأ الإنتاج الفعلي للمعمل في عام 1977 بإنتاج تصميمي بلغ بحدود (300) الف طابوقة يوميا، مستخدما بحدود (10) آلاف لتر من الوقود يوميا من زيت الديزل مضافا إليه النفط الأسود. كان عدد العمال عند

---

[4] علي عباس المهداوي ، الحلة في العهد العثماني المتأخر , بغداد , مطبعة بيت الحكمة , 2002,ص202

[5] نخبة من الباحثين العراقيين ، حضارة العراق , بغداد , دار الحرية للطباعة , 1985, ص86.

[1] علي عباس المهداوي، المصدر السابق، ص201

[2] .سجلات الادارة العامة لمعمل طابوق المحاويل,بيانات غير منشورة.

[1] مقابلة شخصية مع المهندس صباح سعيد علي مهندس ميكانيك في معمل طابوق المحاويل، في إدارة معمل طابوق المحاويل بتاريخ 2008/6/24 الساعة العاشرة صباحا.

[2] عباس فاضل السعدي، نمو سكان مدينة الحلة وكثافتهم في العراق مجلة البحوث الجغرافية، العدد 5، السنة 2004، ص37.

بداية التشغيل بحدود (150) عامل ما بين مهندس وفني وعامل ماهر، وكان أول مدير للمعمل هو المهندس غني عبد العباس حسن.

ب:القطاع الخاص (معمل.طابوق جبران)

اما بالنسبة الى القطاع الخاص، فهناك عدد من معامل الطابوق التي تأسست في محافظة بابل في فترات متفاوتة من خمسينات وستينات القرن الماضي ومن بين هذه المعامل.

1-معمل طابوق الرافدين تأسس سنة 1952 من قبل صالح الدهان وعبد الله أبو النفط.

2- معمل طابوق الأمين تأسس سنة 1959 من قبل سعيد الأمين وشركائه

3- معمل طابوق مرجان تأسس سنة 1962 من قبل الحاج حسان مرجان وشركائه.

تقع هذه المعامل في الجهة الجنوبية من مدينة الحلة، أما في الجهة الشمالية من المدينة فتنحصر معامل الطابوق في المنطقة الممتدة ما بين قضاء المحاويل ومركز مدينة الحلة وهذه المعامل هي:

1- معمل طابوق المحاويل الذي أسسه عباس بيعي وأسعد قاضي جبران في عام 1954.

2- معمل طابوق النيل الذي اسمه اسعد قاضي جبران في عام 1956[3].

ونتيجة لحصول الباحث على معلومات مهمة عن بداية تأسيس معمل طابوق جبران ونشاطه فسيكون محورا لدراسة نشاط القطاع الخاص لهذه الصناعة.

تأسس المعمل في عام1962في قضاء المحاويل التابع لمحافظة بابل،وفق الإجازة المرقمة(827)والصادرة في 1962/8/6، وتعود ملكية المعمل إلى عبد القادر قاضي جبران، ووفق وثيقة الانتساب الصادرة من اتحاد الصناعات العراقي والمؤرخة في 1974/3/26 ، بني المعمل على مساحة تقدر بحدود (10) مشارات وهي أراضي ممنوحة باللزمة لمدة (99) عاما[1]. يقع المعمل على الجانب الأيمن من الطريق العام الذي يربط محافظة بابل بمحافظة بغداد، وقد اختير موقعه هذا, لقربه من المواد الأولية الداخلة في صناعة الطابوق وكذلك موقعه القريب من مصادر المياه, وتلعب طرق الموصلات من سكك الحديد والطريق العام الدور الكبير في سبب اختياره هذا الموقع.

جهز المعمل بمكائن صنعت في شركة (ساميك - Sameeck) البلجيكية والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية بحدود (120) ألف طابوقة في اليوم وهي الطاقة الفعلية التي يصل المعمل الى إنتاجها فعلا.

أما في الوقت الحاضر فلا زال المعمل يواصل أنتاجه من الطابوق وبنفس الكمية السابقة، وذلك لأنه لم تطرأ عليه أية تغيرات[2].

ثالثا: نبذة تاريخية عن صناعة الاسمنت في العراق

تعد صناعة الاسمنت في العراق من أبرز الصناعات التحويلية ذات الارتباط الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية، حيث أن توسعها وتطورها متصل بعملية التراكم الرأسمالي الثابت ووتيرة نموه، إذ هي تنتج سلعة وسيطة تدخل كمستخدم رئيسي في مشاريع البناء التحتي لاقتصاد البلد [3]. كما تعتبر مادة الاسمنت مادة أساسية في الصناعات الإنشائية، وصناعة المنتجات الإسمنتية التي تستخدم الاسمنت كمادة أولية ناهيك عن أن هذه الصناعة تعتبر من أولى الصناعات التي ترافق النمو الصناعي [4].

والاسمنت من المواد الإنشائية الواسعة الانتشار والمتعددة الأغراض والاستعمالات، لذلك فكثيرة ما ارتبطت صناعة الاسمنت - في العديد من البلدان – ارتباطا وثيقا بالنشاط العمراني، وحركة البناء في تلك البلدان – وتأثرت بها وأثرت فيها[1].

---

[3] عبد الرضا عوض ، تاريخ الصناعات والحرف الشعبية في الحلة, بابل , منشورات دار الصادق, 2005 ص144.

[1] ادارة معمل طابوق جبران، مجموعة اوراق بلا ارقام في ادارة المعمل.

[2] مقابلة شخصية مع صاحب معمل جبران مكي جاسم راشد، في ادارة المعمل بتاريخ 2008/6/28، الساعة العاشرة صباحا.

[3] أوس حبيب الفتيان، تقييم الأداء الصناعي في صناعة الاسمنت العراقية للفترة 1949 – 1972، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1975، ص1.

[4] فارس كريم برهي ، كفاءة تخطيط مواقع صناعة الاسمنت في العراق مع التأكيد الخاص على موقع صناعة اسمنت المثنى الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1986، ص79.

[1] نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، ص89.

كما ان صناعة الاسمنت لا تحتاج لقيامها على صناعة أخرى تغذيها باحتياجات تلك الصناعة، فهي تعتمد أساسا على مواد خام غير مصنعة[2].

وتعتبر صناعة الاسمنت في العراق احدى الصناعات الكبيرة والمتطورة، وهي في نفس الوقت قديمة العهد نسبيا[3] حيث كانت المواد الرابطة التي تستعمل في عمليات البناء في بداية القرن العشرين في العراق هي الجص بالدرجة الأولى ومن ثم النورة بالإضافة الى استخدام الطين في القرى والأرياف، وبعد إنشاء صناعة الاسمنت وتطور إنتاجه واستعماله في الدول الأوربية وبالتالي إمكانية استيراده من قبل الحكومة العراقية لاستخدامه في عملية بناء بعض المنشآت الحكومية ونتيجة للتطور والزيادة الطبيعية في حركة الاعمار والبناء، فقد ارتفع الطلب على الاسمنت المستورد في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب[4]، حيث كانت ميزانية وزارة الأشغال العامة[5]وحدها قد بلغت خلال السنوات الممتدة من عام (1921 – 1930) حوالي (15%) من مجموع ميزانية الحكومة التي بلغت بحدود (ثلاثة ملايين دينار)، ففي السنوات الخمسة الممتدة ما بين (1921 – 1926) قد صرف بحدود (22%) من ميزانية هذه المديرية (للطرق) و(34%) للأبنية العامة ومن (1927 – 1930) أنفق بمعدل (40%) للطرق و(29%) للأبنية لذلك كانت حاجة السوق العراقية للاسمنت تسد عن طريق الاستيراد[6],حيث استوردت الحكومة العراقية في عام 1935 أكثر من (45,5) ألف طن من الاسمنت[7], الأمر الذي دفع بعدد من أصحاب رؤوس الأموال والمعنيين بالصناعة بإنشاء مشروع الاسمنت، بعد أن تأكدوا من توفر المواد الأولية الداخلة في صناعته في العراق[8] . وبذلك تأسست أول شركة لإنتاج الاسمنت في العراق باسم (شركة الاسمنت العراقية)[1] في 1936/5/19[2] وبرأسمال وطني وقدره (300) ألف دينار[3].

باشرت الشركة باتصالاتها بإحدى الشركات البريطانية المنتجة لمصانع الاسمنت لغرض تجهيزها بالمكائن والآلات لإنشاء معمل لإنتاج الاسمنت في بغداد[4] ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي جابهتها الشركة، إضافة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية فقد تأخر المشروع حتى نهاية الحرب، حيث أعيدت الاتصالات مع الشركة البريطانية لتجهيز ونصب معمل الاسمنت بطاقة إنتاجية قدرها (80) ألف طن سنويا[5] إلا ان الشركة قد بدأت بالإنتاج التجريبي في منتصف تشرين الأول من عام 1949. وقد جابهت الشركة بعض المشاكل الفنية والإنتاجية في بداية التشغيل، بحيث لم ينتظم الإنتاج إلى في منتصف عام 1950 عندما أصبحت نوعية الإنتاج جيدة وتضاهي أنواع الاسمنت الأجنبي المستورد[6]. ونظرا لتزايد الطلب على الاسمنت أقدمت الشركة على مضاعفة طاقتها الإنتاجية وذلك بإضافة ثلاثة أفران أخرى،

---

(2) فارس كريم برهي ، المصدر السابق، ص79.

(3) عصام عزيز شريف، صناعة الاسمنت العراقية ومستقبل تطورها، مجلة الصناعي، العدد الرابع، السنة الرابعة عشر، بغداد، 1974، ص5.

(4) بقي العراق تحت الانتداب زهاء ثلاثة عشر سنة، امتدت من عام 1920 – 1932، بدخول العراق عصبة الأمم، لمزيد من التفاصيل ينظر، محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958، ط1، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية، 2000، ص22.

(5) كانت وزارة الإشغال العامة قد تشكلت ضمن الإطار التنظيمي للحكومة العراقية المؤقتة (1920/11/25 – 1921/8/3) والتي كان يترأسها عبد الرحمن النقيب (أول رئيس وزراء عراقي)، وكان يشغل منصب وزير الإشغال العامة محمد علي فاضل، لمزيد من التفاصيل ينظر، الحسو، المصدر السابق, ص58.

(6) كاثلين أم لانكي، تصنيع العراق , ترجمة محمد الطائي واخرون , بغداد , دار التضامن , 1965، ص68.

(7) محمد سلمان حسن، المصدر السابق ، ص307.

(8) حسين جهاد فليح ، تخطيط الإنتاج وتقييم الأداء في صناعة الاسمنت العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1979، ص352.

(1) نخبة من الباحثين، المصدر السابق، ص89.

(2) حسين جهاد فليح، المصدر السابق، ص352.

(3) سعيد عبود السامرائي، سياسة التصنيع، ص147.

(4) كان موقع هذا المعمل في معسكر الرشيد، على الضفة اليسرى لنهر دجلة، وهو من أقدم مصانع الاسمنت في العراق، لمزيد من التفاصيل ينظر، العاني، خطاب صكار والبرازي، نوري خليل، جغرافية العراق، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص353.

(5) جريدة الجمهورية ، العدد 4415، 1985/8/11

(6) حسين جهاد فليح، المصدر السابق، ص352.

حيث اكتمل نصب الفرن الثاني في عام 1952، والفرنين الثالث والرابع في عامي (1953 و 1955) على التوالي، فأصبح إجمالي الطاقة الإنتاجية بحوالي (400) ألف طن سنويا[7]

وشهدت الفترة ما بين (1951 – 1953) تطورات هامة بالنسبة لصناعة الاسمنت في العراق، حيث تم إنتاج نوعين جديدين من الاسمنت بالإضافة إلى الاسمنت الاعتيادي وهما الاسمنت المقاوم للأملاح والاسمنت الواطئ الحرارة.

ونتيجة لتوقعات المستثمرين زيادة الطلب لتزايد نشاط الحركة العمرانية فقد أقدم بعض أصحاب الأموال في الموصل على إنشاء شركة اسمنت الرافدين، واختيرت (قرية بادوش) التابعة الى محافظة نينوى حاليا موقعا لمعملها والذي باشر بالإنتاج عام 1956 بطاقة إنتاجية بلغت (200) ألف طن سنويا .

رابعا:- صناعة الاسمنت في محافظة بابل (مصنع اسمنت السدة)

من الخطوات المهمة والمشجعة للنشاط الاقتصادي في العراق هو إنشاء مجلس الاعمار عام 1950,والذي يعد بمثابة المساهمة المباشرة للدولة في النشاط الصناعي[1]. أما أثره في إنشاء المصانع والمعامل في محافظة بابل فانه لم يقم في بداية تأسيسه بأية صناعة، الا ان مشاريعه في بناء الطرق والجسور ومشاريع الإرواء المختلفة في المحافظة قد شجعت بعد رؤوس الأموال بإقامة بعض الصناعات الإنشائية ولا سيما صناعة الطابوق والاسمنت[2] وعليه فقد تم تأسيس معمل اسمنت سدة الهندية في محافظة بابل. في عام 1955[3].

يقع هذا المشروع على الضفة اليسرى لنهر الفرات، في منطقة تتوسط ما بين سدة الهندية وقضاء المسيب على بعد (4 كم) عن كل منهما، وبالقرب من مشروع الحرير الصناعي.

وقد انشئ من قبل شركة الفرات المساهمة في عام 1955 وبرأسمال قدره (2000000) مليون دينار عراقي[4] وقد باشر المعمل بالإنتاج الفعلي عام 1957 بفرنين مجموع طاقتهما الإنتاجية (200) ألف طن سنويا[5].

أما بالنسبة إلى أهم الأسس والمعايير التي تم بموجبها اختيار هذا الموقع فهي:

1-قرب موقعه من الأسواق الاستهلاكية التي تتضمنها محافظات بغداد والفرات الأوسط، مما يسهل عملية توزيع الإنتاج، لا سيما وان الاسمنت مادة كبيرة الحجم ورخيصة الثمن تحتاج إلى عناية في النقل أكثر من المادة الخام[6].

2- وقوعه بالقرب من مصادر الأيدي العاملة حيث ان مستوى المكننة في هذا المشروع كانت متوسطة ولا تحتاج الى أيدي عاملة ماهرة، لذلك نجده قد اعتمد على توفر الأيدي العاملة القريبة من موقعه.

3- قربه من وسائط النقل المختلفة، حيث يتمتع المشروع بالتسهيلات التي تقدمها وسائل النقل البرية من السيارات والسكك الحديدية التي تربط محافظات بغداد وبابل وكربلاء.

4- قربه من مصادر الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمادة والوقود، حيث يحصل المشروع على الطاقة الكهربائية من محطة خاصة به أما الوقود (الزيت) فيحصل عليه من مصفى الدورة في بغداد بواسطة السكة الحديدية، فيما يتوفر الماء بجوار الموقع[1].

---

(7) نخبة من الباحثين، المصدر السابق، ص89.

(1) أصدر مجلس الاعمار أربعة مناهج استثمارية للإعمار بتخصيصات إجمالية قدرها (1025.4) مليون، منها (141.8) مليون دينار للقطاع الخاص أي بنسبة (13.8%) من مجموع التخصيصات للقطاعات الأخرى، لمزيد من التفصيلات عن الخطط الاستثمارية التي وضعها مجلس الاعمار للفترة من عام 1950 – 1959، ينظر كاظم حبيب، ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عربية، العدد 9، السنة الخامسة، 1969، ص29.

(2) نعمان دهش العقيلي ، صناعة الاسمنت في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968، ص46.

(3) نخبة من الباحثين، المصدر السابق، ص89.

(4) حسن فليح، المصدر السابق، ص36

(5) حسين موسى الأوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل ،رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاداب , جامعة بغداد , 1983, ص138.

(6) سميرة كاظم الشماع، مناطق الصناعة في العراق , بيروت , مطبعة ايف للطباعة والنشر , 1980، ص245.

(1) ، فارس كريم الحساني ، كفاءة تخطيط مواقع الاسمنت في العراق، مع التأكيد الخاص على موقع صناعة اسمنت المثنى الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 1986، ص120.

حيث يعتبر توفر المياه أمرا ضروريا لقيام صناعة الاسمنت، وذلك بسبب استهلاك هذه الصناعة كميات كبيرة منها، اذ يحتاج الطن الواحد من الاسمنت الى (3100) لتر من المياه[2]، أما باقي المواد الأخرى الداخلة في صناعة الاسمنت، والتي يعتمد عليها معمل اسمنت السدة، فيحصل عليها من مناطق مختلفة، حيث يحصل على حاجته من حجر الكلس[3] من مقالع (ام صفية) التي تقع في بلدة عين التمر التابعة الى محافظة كربلاء والتي تبعد بحدود (110 كم) عن موقع المشروع، حيث تنقل اليه بواسطة السيارات[3]، أما الأطيان الداخلة في صناعة الاسمنت فهي متوفرة بالقرب من موقعه، في حين يحصل على مادة الجبس من المقالع الموجودة في منطقة سلمان باك التي تقع في شمال بغداد[4].

أما فيما يتعلق بنوعية الإنتاج في معمل اسمنت السدة، فقد تخصص المعمل بإنتاج الاسمنت العادي والاسمنت المقاوم للأملاح[5]، ويستخدم المعمل لإنتاج هذين النوعين من الاسمنت (الطريقة الرطبة) والتي تتلخص بطحن المواد الأولية الداخلة في صناعة الاسمنت مع إضافة كمية من المياه قبل وأثناء عملية الطحن، بحيث ينتج خليط تتراوح كمية المياه فيه ما بين (30 – 40%) وبعد ذلك يضخ هذا الخليط الى خزانات خاصة مفتوحة لتهيئته للحرق في الأفران والتي ثبت في داخلها عدد من السلاسل الفولاذية التي تقوم بتجفيف المواد الأولية الداخلة في الفرن[6].

بعد عام 1957 جرت عدة محاولات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمعمل وخاصة بعد قرارات التأميم الصادرة في الرابع عشر من تموز عام 1964[1].

حيث ارتفعت نسبة الإنتاج في عام 1958 من (105000) طنا الى (192000) طنا في عام 1962[2].

وفي عام 1964 بلغ مجموع الإنتاج الكلي لمعمل اسمنت السدة من مادة الاسمنت بحدود (190365) طنا، موزعة على إنتاج الاسمنت بنوعيه العادي والمقاوم للأملاح، حيث بلغت كمية الاسمنت العادي المنتجة بحدود (89502) طنا، في حين بلغ مجموع انتاج الاسمنت المقاوم للأملاح بحدود (863) طنا[3].

أما بالنسبة الى عدد العاملين فقد بلغ مجموعهم عام 1964 بحدود (289) عاملا ما بين فني وماهر ونصف ماهر[4]، وكما موضح في الجدول الأتـــي.

جدول رقم (40) يبين عدد العاملين في صناعة الاسمنت في محافظة بابل لسنة 1964.

عمال ماهرين ونصف ماهرين	غير ماهرين	فنين	اداريين	حراس وفراشين	المجموع العام
183	52	8	33	13	289

المصدر:نتائج الإحصاء الصناعي في محافظة بابل سنة 1964.

---

(1) **United Nations, Water for Industrial use, New York, 1958, P27.**

(2) **يتطلب انتاج الطن الواحد من الاسمنت حوالي 1.33 طن من حجر الكلس.**

(3) **سميرة كاظم الشماع، المصدر السابق، ص545.**

(4) **حسن برهي، المصدر السابق، ص120.**

(5) **وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية، تقرير عن التقييم الاقتصادي لصناعة الاسمنت في العراق، بغداد، 1983، ص60.**

(6) **، فاهم الصحاف وآخرون، ذكرى اليوبيل الفضي للاسمنت العراقية (1949 – 1974)، بغداد، مطبعة المعارف، 1974، ص26.**

(1) **كان من جملة هذه القرارات والقوانين قانون رقم (99) لسنة 1964، وبموجب هذا القانون أصبح للمؤسسة العامة للصناعة الحق بعمليات الدمج بين الشركات المؤممة على أساس مبررات اقتصادية وفنية وإدارية، منها لتقليل الكلفة الكلية ولتلافي نقص الخبرات الفنية ولتنسيق العمل بين المنشآت ذات الإنتاج الواحد في المنطقة الواحدة كما استهدف الدمج أيضا أهداف أخرى، منها تحسين الانتاج وتقليل الكلف وبالتالي خفض الأسعار ورفع نوعية السلع المنتجة.**

وكان عدد الشركات الصناعية المؤممة بموجب هذا القانون بحدود (26) مؤسسة من القطاع الخاص والمختلط، لمزيد من التفاصيل ينظر، الجمهورية العراقية , وزارة الثقافة والارشاد , ثورة 14 تموز في عامها السابع، بغداد , مطبعة الحكومة , 1964, ص39.

، عماد عبد اللطيف وآخرون ، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص74.

(2) **حسن فليح، المصدر السابق، ص417.**

(3) **وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاء الصناعي لسنة 1964، ص69.**

(4) **المصدر نفسه ، ص58.**

ومن النتائج الأخرى التي تمخضت عنها قرارات التأميم تلك أنه بتاريخ 1965/4/1 أدمجت ثلاث شركات عراقية اختصت بإنتاج الاسمنت وهي (شركة الفرات المساهمة متمثلة بمعمل اسمنت السدة وشركة الاسمنت المتحدة متمثلة بشركة اسمنت السماوة والشركة الوطنية للاسمنت متمثلة بمعمل اسمنت بغداد) بشركة واحدة تحت اسم (شركة الاسمنت العراقية)[5].

في 1966/3/31 قدر رأسمال شركة الاسمنت العراقية بحدود (7147794) دينارا موزعة على الشكل الآتي:

1- معمل اسمنت بغداد(3270047)

2- معمل اسمنت السدة(2139348)

3- معمل اسمنت السماوة(1738397)[1].

وبعد ذلك استمرت زيادة الإنتاج في معمل اسمنت السدة مع تحسين ملحوظ في نوعية الإنتاج ,وخاصة بعد عام 1970و1971 حيث تم تقوية أسس وركائز أفران المعمل واستمرت الزيادة في الإنتاج بعد عام 1973 وذلك عندما تم بناء مداخن وافران جديدة في المعمل كان الهدف منها هو زيادة وتحسين الإنتاج [2].ينظر جدول رقم (41)الذي يبين إنتاج الاسمنت في معمل اسمنت السدة للمدة 1957-1979

جدول رقم (40) يبين كمية انتاج الاسمنت في معمل اسمنت السدة من عام 1957 – 1979

السنــة	كمية الانتاج (ألـف طن)
1958-1957	105
1959-1958	135
1960-1959	111
1961-1960	129
1962-1961	172
1963-1962	272
1964-1963	184
1965-1964	190,365
1966-1965	236
1967-1966	208
1968-1967	257
1969-1968	221
1970-1969	210
1971-1970	174
1972-1971	250
1973-1972	275
1974-1973	272
1975-1974	234
1975	189
1976	225
1977	235
1978	227
1979	230

المصدر: حسن فليح، المصدر السابق، ص417

[5] جريدة الصباح، العدد 1199، 22/9/ 2007.

[1] وزارة الصناعة,المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية, التقرير السنوي الثالث للسنة المالية 1967.1966,بغداد,مطبعة المعارف,1968,ص113.

[2] حسن فليح,المصدر السابق,ص417.